الادخار واستراتيجية التنمية في مصر .

د. صقر احمد صقر*

١ ــ مقدمـــة

اشارت المناقشات الاولية لموضوع التنمية الاقتصادية في البلدان الاقل نموا الى الاهمية الرئيسية لمعدلات الادخار بالنسبة للتكوين الراسمالي والنمو الاقتصادي لهذه البلاد . (١) ووفقا لهذه الاراء فان زيادة معدل الادخار هي شرط من الشروط الاولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي . وبالرغم من أن الدراسات التالية لهذا الموضوع اثارت العديد من التساؤلات حول مدى فعالية الجهود الخاصة بزيادة الادخار كمحدد مستقل للنمو الاقتصادي (٢) . الا أن الدراسات الحديثة عادت فأكدت اهمية هذ الموضوع. وتشير احدى هذه الدراسات (٣) والتي تهتم بتحديد مصادر النمو الاقتصادي في البلدان الاقل نموا ، الى الدور الكبير نسبيا للتكوين الراسمالي في التأثير على النمو في دخل الفرد في هذه البلاد ، والى ضآلة الدور الذي يلعبه التقدم الفني غير المتضمن . وفضلا عن ذلك ، فان الاهتمام بزيادة معدلات الادخار قد اتجه نحو التزايد في ضوء ما أوضحته بعض الدراسات من أن ندرة الموارد المحلية بدلا من النقد الاجنبي ، هي التي تشكل العامل المحدد للنمو في عدد كبير من البلاد (٤) . أخيرا ، فان زيادة معدلات الادخار قد تكون لها آثار جانبية أخرى مثل خلق فرص جديدة للعمالة المنتجة ، ومثل تخفيض الاعتماد على راس المال الاجنبي وما يترتب عليه من آثار ضارة (٥) .

وفي ضوء هذه الاعتبارات، تتضح الاهمية الرئيسية لموضوع هذهالدراسة عن العلاقة بين الادخار واستراتيجية التنمية فيمصر ــ خاصة في ضوء الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد المصري في الفترة الاخيرة والتي ترتب عليها أن تصبح ندرة الموارد المحلية عاملا رئيسيا محددا للنمو الاقتصادي ،على

---

* أستاذ الاقتصاد والخبير الاول بمعهد التخطيط القومي في القاهرة .

عكس الحال من الوضع السائد في منتصف الستينات حيث كان النقد الاجنبي هو العامل المحدد للنمو . وبالرغم من أن الدراسة المفصلة لهذا الموضوع تتطلب تقدير دوال الادخار القطاعية ، بدلا من الاقتصار على دالة الادخار التجميعية فقط لما قد يكون هناك من خلاف في السلوك الادخاري لهذهالقطاعات الا أن ندرة البيانات المتاحة والموثوق في صحتها تجعل من العسير تقدير هذه الدوال والحصول على نتائج تحظى بدرجة معقولة من الثقة .

ولما كانت نقطة البدء في تحديد استراتيجية التنمية تتضمن وضع تصور للمستقبل في ضوء تجربة الماضي والحاضر فان اهتمامنا في الجزء الاول سيتركز على تحليل العلاقة بين الادخار المحلي الاجمالي ، ومجموعة المتغيراتالتجميعية التي تعمل على تحديده . ولهذا السبب فاننا ــ بعد التعرض في البند التالي ــ لقصور بيانات الادخار ــ سنحاول تقدير العلاقة بين الادخار المحلي الاجمالي وكل من الدخل القومي الاجمالي ، والقروض والمعونات الاجنبية . ثم سنهتم بعد ذلك بتحليل العلاقة بين الادخار وسياسات الحكومة كما يتم التعبير عنها في الميزانية الحكومية . كما سنتعرض أيضا لتحليل العلاقة بين الادخار وتوزيع الدخل في ضوء البيانات المتناثرة والمحدودة التي أمكن الحصول عليها . أما الجزء الاخير من الدراسة فيهتم بمناقشة العلاقة بين الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، وبالسياسات والتنظيمات التي يمكن اتباعها لتحقيق الاهداف الخاصة بالادخار التي تتضمنها استراتيجية التنمية .

٢ ــ قصور بيانات الادخار :

تعتمد الحسابات القومية في مصر ــ شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الاقل نموا الاخرى ــ (٦) على التقديرات الخاصة بالتدفقات السلعية. وكنتيجة لعدم توافر البيانات الخاصة بالانفاق أو الدخل ، فانه لا يوجد أية وسيلة للتأكد من اتساق الحسابات القومية التي يتم اشتقاقها من التدفقات السلعية فقط . وبالاضافة الى ذلك فان التقديرات الخاصة بالادخار المحلي الاجمالي يتم الحصول عليها كمقدار متبقي (Residual) عن طريق طرح عجز ميزان العمليات الجارية (أي صافي الاقتراض من العالم الخارجي) من الاستثمار الاجمالي . وللحصول على البيانات الخاصة بالادخار الاجمالي لدى القطاع الخاص يتم طرح المدخرات الحكومية (أي صافي الايرادات العامة مطروحا منها الاستهلاك العام) من الادخار المحلي الاجمالي (٧) .

وكنتيجة لهذه الطريقة في الحصول على البيانات الخاصة بالادخار الاجمالي ، فان البيانات الخاصة بهذا المتغير تتضمن عدة مصادر للخطأ والتحيز

واول هذه المصادر هو التغيرات في المخزون التي لا يتم أخذها في الحسبان في تقدير الاستثمار الاجمالي . أما المصدر الثاني فيتمثل في صادرات رأس المال التي لا يتم تسجيلها نتيجة للمدفوعات التجارية المقدمة أو المؤخرة . ويشير الاستاذ بنت هانسن الى أن الخطأ في التقدير الناتج من هذين المصدرين فقط في مصر ، قد يصل في بعض الاحيان الى ما بين ٢ــ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي (٨) .

أما مصادر الخطأ والتحيز الاخرى فقد تنشأ نتيجة لعدم انتظام السلسلة الزمنية الخاصة بهذه البيانات والتي تنتج من تغيير التعريفات الاحصائية المستخدمة في منتصف المدة دون الاهتمام بتعديل السلسلة بأسرها على أساس التعريفات الجديدة (٩) ، أو من ادماج صافي الضرائب غير المباشرة في تقديرات الادخار المحلي الاجمالي ، أو من درجة الحماية النسبية التي تتمتع بها السلع الرأسمالية المحلية ، أو أخيرا وليس اخرا ، نتيجة للمغالاة في تقدير سعر الصرف والذي يترتب عليه التأثير في التقديرات الخاصة باجمالي الاستثمار وبصافي الاقتراض من العالم الخارجي . وتشير احدى الدراسات (١٠) الى أن التقديرات الخاصة بالاستثمار (وبالتالي الادخار) المحلي ستكون متحيزة في الاتجاه النزولي في حالة المغالاة في تقدير سعر الصرف ما لم تكن كل من الهوامش التجارية والضرائب على الواردات من السلع الرأسمالية بالقدر الكافي الذي يعوض حجم المغالاة في سعر الصرف .

من هذا كله ، يمكننا أن نستنتج أن التقديرات الخاصة باجمالي الادخار تتضمن هامشا كبيرا من الخطأ يستدعي الحذر الشديد في تفسير النتائج التي نحصل عليها في هذا المجال . وفضلا عن ذلك ، فان الادخار المحقق ، والذي يتم اشتقاقه من التقديرات الخاصة باجمالي التكوين الرأسمالي المحلي ، هو عبارة عن متبقي احصائي يتم اشتقاقه من عدد كبير من المتغيرات التي تتضمن قدرا ملموسا من الاعتماد المتبادل فيما بينها . ولهذا السبب فان الادخار المحقق لا يعطي مقياسا حقيقيا للجهود الخاصة بالادخار ، بالرغم من انه من الممكن اعتبار الجهود الخاصة بالادخار كعامل هام ومؤثر في النمو الاقتصادي وفي الادخار المحقق ذاته . وبالاضافة الى ذلك فان الاختلافات السنوية في تقديرات الادخار الاجمالي والتي يتم استخدامها في تقدير الميل الحدي للادخار عرضة هي الاخرى الى قدر كبير من الخطأ الامر الذي يثير الشكوك حول مدى فائدتها لاغراض التحليل الاقتصادي . أخيرا ، قد يكون من الملائم توصية جهاز التعبئة ووزارة التخطيط بالتقدير المباشر لمكونات المدخرات الخاصة ، ومدخرات القطاع العام ، والادخار الحكومي في الميزانية . كما أنه من الضروري توفير التقديرات الخاصة باجمالي المدخرات المحلية وبصافي المدخرات المحلية استنادا الى

المصادر المختلفة حتى يمكن مقارنة هذه التقديرات ببعضها البعض ، والتأكد بالتالي من اتساق التقديرات الخاصة بالمدخرات المحلية .

٣ ــ الادخار والدخل :

سنحاول في هذا البند تقدير العلاقة العامة بين الادخار والدخل ــ دالة الادخار ــ استنادا الى البيانات المصرية المتاحة عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٤ ــ والمشار اليها بالملحق . والعلاقة التي سنحاول تقديرها هي الصورة الاكثر شيوعا لدالة الادخار الكينزية ــ في صورتها الخطية التي تفترض ثبات الميل الحدي للادخار . اي ان العلاقة ستأخذ الشكل التالي :

$$S = a_0 + a_1 v \qquad (1)$$

حيث S هي الادخار المحلي الاجمالي ، Vهي الناتج القومي الاجمالي a_1 هي الميل الحدي للادخار . ومن المفروض ان $a_0 < o$ وان $o < a_1 < 1$ مما يعني ان الميل المتوسط للادخار سيتجه للتزايد مع زيادة الدخل . ولكن اذا كانت $a_0 > o$ ، او $a_1 > o$ فان الميل المتوسط للادخار سيتجه للانخفاض مع زيادة الدخل .

وبالرغم من ان المعادلة (١) هي التي سيتم استخدامها لتقدير العلاقة بين الادخار والدخل ، الا ان التقدير الاحصائي لها يتطلب بعض الحذر في الظروف المصرية ، نظرا للظروف التي مرت بها مصر بعد حرب ١٩٦٧ ــ وما عانته من احتلال جزء من اراضيها وتعطل بعض مرافقها الانتاجية ، وتزايد الانفاق العسكري ، ثم تراخي جهود التنمية ــ والتي ترتب عليها اتجاه نمط الادخار نحو الانخفاض في الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ . ويمكننا ان نأخذ الاثار الناجمة عن حرب ١٩٦٧ على نمط الادخار في الحسبان، بادخال متغير وهمي (Dummy) في دالة الادخار (سنرمز اليه بالرمز) ، ويأخذ قيمة من اثنتين : صفر قبل ١٩٦٧ ، وواحد صحيح في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ . وهناك ثلاثة اشكال محتملة لهذه العلاقة : حيث يمكن ان نفترض ان الاثار الناجمة عن الحرب سيترتب عليها انتقال دالة الادخار الى اسفل (دون ان يتأثر ميل الدالة) ،وهذا ما توضحه المعادلة (٢) ، او ان نفترض ان ميل الدالة هو الذي سيتأثر فقط ، وهذا ما توضحه المعادلة (٣) ، او ان نفترض ان كلا من الجزء الثابت والميل سيتأثران نتيجة لذلك ، وهذا ما توضحه المعادلة (٤) . وهذه المعادلات يمكن كتابتها كما يلي :

$$S = a_0 + a_1 v + a_2 w \qquad (2)$$

$$S = a_0 + a_1 v + a_2 wy \qquad (3)$$

$$S = a_0 + a_1 v + a_2 + wa_3 wy \qquad (4)$$

وبالرغم من ان المعادلات (١) ــ (٤) تحاول اختبار العلاقة بين الادخار والدخل ، الا ان هناك بعض البدائل الاخرى التي يمكن بحثها وتقديرها (١١) . ومن هذه البدائل ما يسمح بالحصول على صورة أوضح للتغير في الميل المتوسط للادخار خلال الزمن . وكمثال على ذلك ، سنقوم بتقدير الصيغة اللوغاريتمية (١٢) للمعادلة رقم (٤) والتي سيتم الاشارة اليها في الجدول رقم (١) بالمعادلة (٤) *. وفي هذه الصيغة فان معامل V ــ اي a_1 ــ سيشير الى المرونة الدخلية الثابتة للادخار المحلي (والتي تعادل الميل الحدى للادخار مقسوما على الميل المتوسط للادخار) ، عندما تكون معادلة للصفر (اي قبل عام ١٩٦٧) . وفي هذه الحالة فانه لو كانت $a_1 \geq 1$ فان الميل الحدى للادخار سيكون أكبر من ، أو يساوي ، او أقل من الميل المتوسط للادخار على الترتيب . أما عندما تكون معادلة للواحد صحيح (اي ابتداء من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤) فان المرونة الدخلية للادخار المحلي لن تكون ثابتة ــ نظرا لاعتمادها على قيمة V ــ وستعادل $a_1 + a_3 wy$.

ويوضح الجدول التالي نتائج التقدير الاحصائي للمعادلات السابقة (١٣).

جدول رقم (١)

تقديرات دالة الادخار في مصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٤)

الادخار	المعاملات الخاصة بكل من: الثابت	الدخل	المتغير الوهمي	المتغير الوهمي × الدخل	SEE	$\bar{R}^2$	D. W.
١	١ر٦٨٦ (١٩ر٢)	٠٥٧ر (٥٣ر٢)			٤٩ر٤٦	٢٠٥ر	٦٤ر
٢	١ر٤ (٠٩٦ر)	١٢٣ر (٣ر٠٣٣)	ــ٨٧ر٤١٣ (ــ٣ر٠٢٣)		٤١ر٦٩٩	٤٣٥ر	٩٦٨ر
٣	ــ٧ر٧٨٤ (ــ١٩١ر)	١٣٢ر (٤ر٧٩٤)		ــ٠٤٥ر (٣ر٥٧٧٠)	٣٩ر٢٢٨	٥ر	١ر٠٣٧
٤	ــ٢٩ر٤١١ (ــ١ر١٨١)	١٤٦ر (٨ر٦٩)	٩٧٦ر١١٢ (٥ر٨٣٣)	ــ٤٩٤ر (ــ٦ر٣٨٦)	٢٣ر٧٠٨	٨١٧ر	٢ر٣٨٧
٤ *	ــ٣ر٣٨٦ (ــ٣ر٣٤٣)	١ر١٧٩ (٨ر٤٣٦)	٤ر٩٧٤ (٥ر٠٨٢)	ــ٠٠٢٥ر (ــ٥ر٥٥٧)	١٤ر	٨٠٦ر	٢ر٣٧٤

ملاحظـــــات :

الارقام الموجودة بين قوسين تحت كل معامل تشير الى قيمة T-Ratio الخاصة بالمعامل ، كما أن SEE تشير الى الخطأ المعياري لعـلاقة الانحدار ، في حين أن $\bar{R}^2$ تشير الى معامل التحديد المصحح ، بينما تشـير D.W. الى معامل Durbin-Watson لاختبار الارتباط الذاتي . وقد تم التعبير عن قيـم المتغيرات الخاصة بالادخار والدخل بالاسعار الثابتـة لسـنة ١٩٥٩ ــ ٦٠ ، باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة . وقد بلغت القيمة المتوسط للادخـار (بالاسعار الثابتة) خلال هذه الفترة ١٨٢٫٣٥ مليون جنيه . وبقسمة SEE على هذه القيمة نستطيع الحصول على الخطأ المعيـاري النسبي للمعـادلات الخطية . اخيرا، فان المعادلة ٤ تشير الى الصيغة اللوغارتيمية للمعادلة ٤ .

وكما يتضح لنا من الجدول السابق فان المعادلة رقم (١) تشـير الى ان تقدير الميل الحدى للادخار خلال الفترة موضع الدراسة يصل الى ٠٫٥٧ ،وان الجزء الثابت في الدالة موجب (على عكس ما هو متوقع) ــ مما يشـير الـى ان الميل المتوسط للادخار اكبر من الميل الحدي للادخار ــ وكلا المعاملين معنوي احصائيا . اما بالنسبة لملخص المعلومات الاحصائية الموجود بالاعمدة الثلاثـة الاخيرة في الجدول فانها تشير الى ضعف العلاقة ــ ويرجع ذلك الى ان الخطأ المعياري للعلاقة كبير نسبيا ، كما أن معامل التحديد المصحح منخفض حيـث يشير الى ان نسبة التغير في الادخار التي توضحها العلاقة لا تتجـاوز ٢٠ ٪ ، بينما يشير معامل (Durbin-Watson) الى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي .

وبالرغم من أن الوضع يتحسن قليلا في المعادلتين (٢) ، (٣) عنـه فـي المعادلة (١) ، الا أن ملخص المعلومات الاحصائية على يسار هاتين المعادلتـين لا يزال يشير الى ضعف قدرة هاتين العلاقتين على تفسير طبيعة العلاقة بـين الادخار والدخل .

اما المعادلة (٤) فتعد افضل المعادلات في تفسير العلاقة بين الادخـار والدخل ، حيث تفسر ٨١٫٧٪ من التغير في الادخار ، كما أن الاشارة الخاصـة بالجزء الثابت في الدالة هي الاشارة المتوقعة (وان كان المعامل نفسـه غـير معنوي احصائيا) . هذا فضلا عن أن المعامل الخاص بالميل الحدي للادخـار معنوي هو الاخر . اخيرا ، فان ملخص المعلومات الاحصائية جيـد هو الاخر على الارتباط الذاتي بين البواقي ، كما أن الخطأ المعياري منخفض نسبيا .وهذا يشير الى ان دالة الادخار المقدرة في مصر هي :

$\hat{S} = -29.411 + .146\ Y$ (عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧)

$\hat{S} = 946.701 - 348\ Y$ (عن الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤)

أما المعادلة الاخيرة (٤ *) ـــ والتي تشير الى الصيغة اللوغاريتمية للمعادلة ٤ ـــ فانها تعطي نتائج جيدة هي الاخرى ، حيث نجد أن جميع المعاملات معنوي احصائيا ، هذا فضلا عن أن الاشارة الموجودة أمام كل منها هي الاشـــارة المتوقعة ، بالاضافة الى أن ملخص المعلومات الاحصائية جيد هو الاخر . ويشير المعامل الخاص للدخل في هذه المعادلة الى المرونة الدخلية الثابتـة للادخـار المحلي (عندما تكون W معادلة للصفر) وتصل قيمة المعامل في هذه الحالـة ١٧٩ر١ ، مما يشير الى أن الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط للادخار في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧ . أما في الفترة من ١٩٦٧ حتـى ١٩٧٤ فـان المرونة الدخلية للادخار المحلي ستعتمد على قيمة V وستعادل (١٧٩ر١ ـــ (٠٢٥٠ر) (V) . فعلى سبيل المثال ، سنجد أنه عندما يكون الدخل معـادلا ٢٣٤٥ مليون جنيه (وهو الدخل عام ١٩٧٤ مقوما بأسعار ١٩٥٩ـــ٦٠) فان قيمة المرونة الدخلية للادخار ستعادل ـــ٦٨٤ر٤ .

وبالنظر الى المعادلتين (٤) ، (٤ *) يمكننا أن نستنتج أن الجهود التنموية التي بذلت في مصر في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧ قد ترتب عليها اتجـاه الميل الحدي للادخار خلال هذه الفترة نحو الارتفاع ليصل بالنسبة للفترة بأكملهـا الى ٦ر١٤٪ ، وهو معدل مرتفع نسبيا بالمقارنة بما أمكن تحقيقه في مصر قبل ذلك ، وبما أمكن تحقيقه خلال الفترة نفسها في عدد كبير من البلدان الاقـل نمو (١٤) ولا يقتصر الامر على ذلك فقط ، بل أن المرونة الدخلية للادخار المحلي خلال هذه الفترة بلغت ١٧٩ر١ بما يشير الى أن الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط . وتشير نماذج النمو الحديثة الى أن توفر هذه النتيجة هي شرط من الشروط اللازمة لتحقيق النمو في متوسط دخل الفرد ، وهو ما تحقق خلال هذه الفترة أيضا (١٥) .

كما يتضح لنا أيضا أن تراخي جهود التنمية بعد العام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤ قد ترتب عليه انخفاض كبير في تقدير الميل الحدى للادخار لهذه الفترة عـلى حيث ليصل الى ـــ٨ر٣٤٪ . ولا زالت الامور تسير في الاتجاه نفسه حتى الوقت الراهن . وقد بلغت المرونة الدخلية للادخار المحلي خلال هذه الفترة ـــ في المتوسط (ـــ٣٠١ر٤) . ومن الواضح أن استمرار الاوضاع بهـذا الشـكل سيترتب عليها تدهور كبير في الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة . ولهذا فـان نمط الانفاق السائد في مصر لا بد من ضبطه وتحديده عن طريـق تصميـم السياسات الجادة لضغط الطلب الكلي والتي يمكن أن تعيد للنظام الاقتصادي توازنه المختل ، وبحيث تمكن من العودة أولا الى الاوضاع السائدة قبل ٦٧ ثم تخطيها بعـد ذلـك .

٤ ـ الادخـار والمعـونات الاجنبيـة :

بالرغم من نظرة الاقتصاديين نحو القروض والمعونات الاجنبـية تمثلـت ـ حتى وقت قريب ـ فيما يمكن أن تساهم به هذه المعونات في الاضافة الى ، او تشجيع ، المدخرات المحلية التي يمكن توجيهها لاغـراض الاستثمار ، الا أن بعض الدراسات الحديثة نجحت في اثارة الشكوك حول اثار المعونات لاجنبيـة على كل من معدل الادخار المتوسط ومستوى المدخرات المحلية . ويمكننـا ان ندرس اثر المعونات الاجنبية على معدل الادخار المتوسط بالرجوع الى الافتراض النفسي (١٦) ، والذي يركز على ما يمكن أن تؤدى اليه المعونات الاجنبية مـن تراخي في جهود الحكومة الخاصة بزيادة الادخار ، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في معدل الادخار المتوسط ويمكننا اختبار صحة هـذا الفرض عـلى الواقع المصري بتقـدير العلاقـة .

$$S/Y = a_0 + a_1 F/_Y$$

حيث S/Y هي نسبة الادخار الى الناتـج القومي الاجمالي (أي الميـل المتوسط للادخار) ، F/Y هي نسبة صافي القروض والمعونات الاجنبية الـى الناتج القومي الاجمالي . فاذا كانت قيمة a_1 سالبة ، فان هذا يعني أنزيادة المعونات الاجنبية سيكون لها تأثير سلبي على معدل الادخار المتوسط .

اما بالنسبة لاثر المعونات الاجنبية على مستوى المدخرات المحلية فيمكن تقديره بتقدير العلاقة بين الادخار وكل من صافي القروض والمعونات الاجنبيـة (F) ، والناتج القومي الاجمالي (V) . ولاخذ الاثار المترتبة لا يوجد دليل على حرب ١٩٦٧ في الحسبان ، فان العلاقة التي سنحاول تقديرها في هذا المجال ستكون قريبة بالمعادلة رقم (٤) ، كالتالي(١٧) :

$$S = a_0 + a_1 y + a_2 F + a_3 w + a_4 wy$$

وفي هذه الحالة فان قيمة المعامل التفاضلي الجزئي بين كل من S , F ستشير الى تأثير F على الادخار . والجدول التالي يوضح نتائج التقديرات الاحصائية لهاتين المعادلتين :

جدول رقم (٢)

تقدير للعلاقـــة بين الادخار وكل من المعونات الاجنبية
والدخل في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٤)

المعادلة رقم	المعامـــلات الخاصة بكل مـــن							
	الثابت	الدخل	المعونات الاجنبية	المتغير الوهمي	المتغير الوهمي × الدخل	$\bar{R}^2$	D. W.	SEE
٥ *	١٤١ر (٥٢١ر١٦)	١٩٢ر (٨٤١ر١١)	—٧٠٩ر (٩٦٣ر٣)		٠٢١ر			٤١٢ر
٦	—٦٨٫٠٦٥ (—٣٩٣ر٣)		٥٥٩ر (—٢٤ر٤)	٨٩٠٫٠٣٧ (٧ر٣١)	—٤٤٨ر (٧ر٩٣٣)	٩٠٦ر	١٧٫٠٠٩	٦١٧ر ٢٫٠٨٣

ملاحظـــات :

بالاضافة الى الملاحظات الخاصة بملخص المعلومات الاحصائية والمشار اليها في الجدول السابق ، فان قيم المتغيرات المختلفة الخاصة بالادخار ، والدخل ، **والمعونات الاجنبية قد** تم التعبير عنها بالاسعار الثابتة لسنـــة ١٩٥٩/٦٠ باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة . وبالرغم من أن استخدام هذا الرقم القياسي لاستبعاد اثر التغير في الاسعار من المعونات الاجنبية قد لا يكون ملائما تماما نظرا لان الاسعار الدولية قد لا تتجه الى التغير بنفس الدرجة التي تتغير بها الاسعار في الداخل ، الا ان عدم توافر السلسلة الخاصة بنسب التبادل الدولية عن الفترة بأكملها قد حتم هذا الاتجاه . أخيرا فان * الموجودة بالمعادلة رقم ٥ تشير الى أن المعادلة تقيس العلاقة بين نسبة المعونات الاجنبية الى الدخل ونسبة الادخار الى الدخل .

وكما يتضح لنا من الجدول رقم (٢) ، فان المعادلة (٥) التي تحاول تقدير العلاقة بين نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل وبين نسبة الادخار للدخل تشير الى أن اتجاه نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل الى التزايد بمقدار ١٪ سيترتب عليه انخفاض الميل المتوسط للادخار بمقدار ٠٠٧ر . ومن الواضح أن المعاملات الخاصة بكل من الجزء الثابت (والذي يعادل الميل المتوسط للادخار

عندما تكون F معادلة للصفر) والميل معنوية احصائية . ومع ذلك فان ملخص المعلومات الاحصائية على يسار المعادلة يشير الى ضعف هذه العلاقة .

أما المعادلة رقم (٦) فتعد افضل المعادلات في تفسير العلاقة بين الادخار وكل من الدخل ، والمعانات الاجنبية ، حيث ان اشارة المعاملات المختلفة هي الاشارة المتوقعة . هذا فضلا عن ان كافة المعاملات معنوية احصائيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان ملخص المعلومات الاحصائية جيد هو الاخر حيث ان الخطأ المعياري منخفض نسبيا ، كما ان معامل التحديد المصحح يشير الى ان العلاقة تفسر ٩١٪ من التغير في الادخار ، بالاضافة الى ان معامل يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي . وعلى ذلك يمكننا كتابة المعادلة المقدرة كالتالي :

$\hat{S} = -68.065 + .192Y - .559\ F$ (عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧)

$\hat{S} = 821.972 - .256Y - .559\ F$ (عن الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤)

ومن المعادلتين (٥) ، (٦) يمكننا ان نصل الى بعض الاستنتاجات حول المعونة الاجنبية واثرها على السلوك الادخاري في مصر . واول هذه الاستنتاجات هو ان تزايد الاعتماد على المعونات الاجنبية منذ اوائل الستينات قد ترتب عليه تراخي الجهود الادخارية في مصر — كما يتضح من اثر التغير في F/Y على الميل المتوسط للادخار في المعادلة (٥) ، او من قيمة المعامل التفاضلي الجزئي بين S ، F في المعادلة (٦) . وكنتيجة لذلك فقد اتجه حجم المديونية الخارجية نحو التزايد ليصل الى نحو ٥٠٠٠ مليون جنيه في نهاية العام ١٩٧٥ ، يتمثل جزء ملموس منها في صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل يتم الحصول عليها بأسعار مرتفعة للفائدة (١٨) ، اي ان تزايد الاعتماد على القروض الاجنبية ، وما ترتب عليه من تراخي الجهود الادخارية المحلية ، قد ادى الى تزايد المديونية بشكل هائل ، كما ادى في الوقت نفسه الى القاء اعباء جسيمة على ميزان المدفوعات المصري نتيجة للاعباء المتعلقة بخدمة الدين .

وبالرغم من ان المعونات الاجنبية يتم احلالها محل المدخرات المحلية ، الا ان درجة الاحلال تعتمد بصورة عكسية على مستوى المدخرا تالمحلية . وقد اشارت احدى الدراسات (١٩) الى ان زيادة الميل المتوسط للادخار عن ١٥٪ ، يفضي الى ان الزيادة في المعونات الاجنبية يترتب عليها زيادة الادخار . وهذا يعني ان الاعتماد على النفس في تعبئة الموارد المحلية لا يعد مجرد شرط لتعظيم العائد من المعونات الاجنبية ، بل انه شرط لا بد منه لتحقيق اي فائدة من المعونة الاجنبية . واستنادا الى ذلك فان المناداة بزيادة المعونات الاجنبية

المقدمة لمصر لن تحقق الفائدة المرجوة ، ما لم تسبقها المحاولات الجادة والفعالة لزيادة الميل المتوسط للادخار .

اخيرا ، تجدر الاشارة الى الاثار المحتملة لهذا الاعتماد المتزايد على المعونات الاجنبية على النمو الاقتصادي في المستقبل في حالة توقفها . فلو افترضنا أن السلوك الادخاري للحكومة والافراد قد اتجه نحو الانخفاض نتيجة للحصول على المعونة الاجنبية ، بالشكل الذي لا يمكن تعديله بسهولة بعد توقف المعونة ، فان الاعتماد على المعونات الاجنبية سيترتب عليه تخفيض معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل . ولهذا السبب فان D. Dacy (٢٠). يشير الى أن معدل النمو الاقتصادي في فترة ما بعد المعونة سيكون أعلى أو اقل بالمقارنة بمعدل النمو الاقتصادي في حالة عدم الحصول على المعونة استنادا الى مستوى الرخاء المادي في المجتمع كما يمكن أن يعكسه معدل الادخار ، والزيادة الاضافية في الاستهلاك الحكومي كنسبة من المعونة ، والشروط التي تمنح بها المعونة . وبافتراض بقاء الاشياء الاخرى على ما هي عليه فان كمية معينة من المعونة الاجنبية ستؤدي الى تشجيع النمو الاقتصادي بعد انتهاء المعونة كلما ارتفع معدل الادخار ، وكلما انخفضت نسبة المعونة التي يتم تخصيصها لزيادة الاستهلاك الحكومي ، وكلما طالت الفترة التي تمنح فيها المعونة . ومن الواضح أن معظم هذه الشروط لا يتوافر في مصر ، وبالتالي فان الاعتماد على المعونات الاجنبية سيترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ، طالما بقيت الامور على وضعها الراهن .

٥ ــ الادخار والميزانيـــة الحكومية :

تعد سياسات الميزانية الحكومية في مصر في الفترة موضع الدراسة أحد العوامل الرئيسية المحددة للادخار المحلي الاجمالي . ولهذا السبب قد يكون من المفيد أن نتعرض باختصار لهذه السياسات لنرى ما تضمنته بالنسبـــة للادخار .

وبالنظر الى البيانات الخاصة بكل من صافي الدخل الجاري في الميزانية ، (والذي يعادل صافي الايرادات الجارية مخصوما منها مدفوعات الفائدة واعانة خفض تكلفة المعيشة) ، والاستهلاك العام خلال الخمسينات نجد انهما قد اتجها للتزايد بصورة آنية مع اتجاه الاستهلاك العام الى الزيادة بمعدل أسرع من صافي الدخل الجاري ، بحيث بلغ الاستهلاك العام ١٤ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٥٩/٦٠ . وقد استمرت هذه الاتجاهات ــ وبمعدلات متزايدة ــ حتى العام ١٩٦٤/٦٥ حيث بلغ الاستهلاك العام في تلك السنة ٩ر٢٤ ٪ من

الناتج المحلي الاجمالي . وفي الوقت نفسه فقد اتجه الانفاق الاستثماري العام نحو التزايد هو الاخر . وقد اعتمدت الحكومة في تمويل هذه الزيادة في كل من الاستثمار العام والاستهلاك العام على احتياطات النقد الاجنبي المتلهة (والتي استنفذت تماما في ١٩٦٢) ، وعلى القروض الاجنبية . وقد بدأت الصعوبات التي تواجهها الحكومة في التزايد بقطع المعونة الامريكية عام ١٩٦٥، الامر الذي دفع الحكومة الى تخفيض الانفاق الاستثماري العام ، في حين ظل الاستهلاك العام عند مستواه السابق ــ اي حوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي (٢١) .

وقد ترتب على حرب ١٩٦٧ ، والتطورات اللاحقة لها ، تدعيم هذه الاتجاهات الخطيرة في الاقتصاد المصري ، حيث استمر الاستهلاك العام في التزايد لتصل نسبته الى ٢ر٢٩٪ ، ٦ر٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، على الترتيب ، وفي الوقت نفسه اتجهت مدفوعات الفائدة واعانة خفض تكلفة المعيشة الى التزايد بصورة كبيرة ايضا ــ مما ادى الى انخفاض صافي الدخل الجاري في الميزانية بالتالي . وقد ترتب على هذين الامرين أن أصبحت مساهمة الحكومة في المدخرات المحلية عن طريق الميزانية (الادخار الحكومي في الميزانية) مساهمة سالبة وبمقدار كبير ومتزايدة . (انظر الجدول رقم ٢ بالملحق) .

وهناك مجموعة من العناصر الرئيسية التي أدت الى هذا التدهور في السياسات المالية للحكومة .. وأول هذه العناصر هو اعباء الدفاع والتي اتجهت نحو التزايد السريع ابتداء من حرب اليمن ومرورا بحربي ٦٧ و ١٩٧٣ ، وقد تراوحت اعباء الدفاع بين ٥٪ الى ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي حتى العام ٦٣/٦٢،ولكنها قفزت مرة واحدة الى ٤ر٩٪ عام ٦٤/٦٣، وهو بداية الاشتراك المصري في حرب اليمن ، لتظل بعد ذلك في حدود ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

أما العنصر الثاني فيتمثل في سياسة التوظف الحكومية لمواجهة الزيادة المستمرة في اعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا منذ أوائل الستينات . وقد حاولت الحكومة انذاك أن تخفف مشكلة تفشي البطالة بين الخريجين الجدد بتعيينهم في المصالح الحكومية . واستمرت هذه السياسة الى أن اصبح الحصول على وظيفة حكومية حقا طبيعيا للخريجين ، وانخفضت بالتالي الوظيفة التنموية للتعليم ، اذ اصبح مجرد جواز مرور للحصول على وظيفة حكومية آمنة .

وكنتيجة للتوسع في التعليم العالي في مصر في الفترة الاخيرة ، اتجهت

اعداد الخريجين نحو التزايد بصورة مستمرة ليتراوح عددهم في الفترة الراهنة بين ٢٠ و ٢٥ الف خريج في السنة (٢٢) ، وقد ترتب على ذلك اتجاه نصيب قطاع الخدمات في الناتج القومي الى التزايد نتيجة لنمو هذا القطاع بمعدل اكبر من معدل نمو الناتج القومي نفسه بعد العام ١٩٦٥ . وهذا التوسع لا يتم بالطبع استجابة للنمو في القطاعات الاخرى ، كما أنه يعجز في الوقت نفسه عن تشجيع النمو في تلك القطاعات نتيجة لضعف أو انعدام الروابط الامامية أو الخلفية بين هذا القطاع وباقي القطاعات الاخرى . وهذا هو ما دفع أحد الاقتصاديين (٢٣) الى التقرير بأن هناك نوعا من الثنائية في النظام الاقتصادي في مصر بين القطع الحكومي وباقي القطاعات الانتاجية الاخرى . فالاول ينمو بصورة طفيفة نتيجة لنمو السكان وللقضاء على مشكلة البطالة ، وبالتالي فانه يمتص الموارد اللازمة لتنمية القطاعات الانتاجية الاخرى ، ويحد بالتالي — أو ربما كنتيجة لتوسعه — من كفائتها في العمل .

وقد ترتب على هذا التوسع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية اتجاه الطلب على منتجات هذه الاخيرة ، نحو التزايد ، الامر الذي ادى الى تخفيض الصادرات او زيادة الواردات ، والاساءة بالتالي الى ميزان المدفوعات . كما ترتب على ذلك ايضا تفشي الضغوط التضخمية التي عانى منها النظام الاقتصادي مؤخرا ، سواء بشكل كامن أو جامح ، نتيجة لتزايد الطلب على المنتجات السلعية بصورة اكبر من قدرة النظام الاقتصادي على توفيرها .

ومما يزيد الامور تعقيدا هو عدم ربط اجهزة التعليم والتدريب في الدولة بالاحتياجات الفعلية للنظام الاقتصادي عن طريق التخطيط الملائم للقـــوة العاملة . ففي الوقت الذي تشتد فيه الازمة للعمال المهرة ونصف المهرة — سواء على المستوى المحلي أو العربي — لا تزال جامعاتنا تتوسع في القبول ، ولا زلنا نتوسع في انشاء الجامعات الاقليمية دون أن يكون هناك ادنى أمل في كسر هذه الحلقة المفرغة .

أما العنصر الثالث وراء التدهور المتزايد في السياسة المالية الحكومية فيتمثل في اعانات خفض نفقة المعيشة والتي تساهم بها الحكومة لتثبيت اسعار بعض السلع الرئيسية مثل القمح والدقيق ، والذرة ، والزيوت ، والسكر ، والاسمدة ، والمبيدات ، أو بعض الملابس الشعبية . وقد اتجه صافي الخسارة التي تتحملها الحكومة في هذا السبيل نحو التزايد بصورة شديدة في عامي ٧٣، ٧٤ ، نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار الواردات من ٣٠ مليون جنيه عام ٧٢ الى ٨٨ ، ثم الى ٣٨١ ، ثم الى ٦٤٠ مليون جنيه في أعوام ٧٣ و٧٤ و٧٥ على

الترتيب (٢٤) . والخطورة التي تتضمنها هذه التطورات هي ان عدم قدرة الحكومة على توفير الموارد اللازمة لهذا الدعم ، قد ادى الى تمويل هذه الزيادات في الانفاق تمويلا تضخميا ، مما ادى الى تزايد حدة الضغوط التضخمية في النظام الاقتصادي مؤخرا ، واختلال التوازن .

اما العنصر الرابع فيتعلق بقصور النظام الضريبي والذي تمتد جذوره الى العام ١٩٣٧ حيث تم تعديل النظام الضريبي القائم لصالح ملاك الاراضي مع امتداد نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة انواع الدخول في العام ١٩٤٩ . وبالرغم من كثرة التعديلات المتوالية التي ادخلت على النظام الضريبي ، الا ان النظام الحالي لا يزال يعاني من القصور الناتج من عدم احكام التشريع ، وكثرة التعديلات المستمرة مما اوجد فرصا كبيرة للتهرب الضريبي ، ثم تعقـــد الاجراءات الخاصة بالربط والتحصيل (٢٥) .

غير ان الامر لا يقتصر على ذلك فحسب ، بل ان ايرادات الضرائب غير المباشرة تشكل الجانب الاكبر من الموارد السيادية ، اذ بلغت نسبتها الى جملة هذه الموارد ٧٤ر٤٪ في العام ١٩٧٥ . وهذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة يجعل النظام الضريبي نظاما تراجعيا ـ بمعنى انخفاض عبء الضريبة مع زيادة الدخل ـ مما يهدر قاعدة العدالة اللازم توافرها في اي نظام ضريبي .

اما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة ، فبالرغم من ان قاعدة العدالة لا تعني المساواة في المعاملة بين الدخول المكتسبة والدخول غير المكتسبة ، الا ان المعاملة المتميزة للدخول داخل كل مجموعة لا يمكن تفسيرها .. كما ان فرض الضرائب على الدخول المكتسبة بدرجة اكبر منها على الدخول غير المكتسبة لا يمكن تبريرها ايضا . اخيرا ، فان تحديد الدخل الذي يخضع للضريبة ، فضلا عن احتمالات التهرب القائمة يشكلان عاملين رئيسيين في عدم المساواة بدرجة اكبر من الاعتبارات السابقة .

اخيرا ، يمكننا ان نشير الى انخفاض درجة مرونة النظام الضريبي ـ اي قدرة النظام على تحقيق الزيادة في الموارد الحكومية مع تزايد مستوى النشاط الاقتصادي ـ حيث توضح الادلة المتاحة بأن الاحتمال الكبير هو ان تكون هذه المرونة اقل من الواحد الصحيح (٢٦) . ويرجع السبب في انخفاض درجة مرونة النظام الضريبي الى مجموعة من العوامل اهمها ثبات الضرائب العقارية وضريبة المباني . اما الضرائب غير المباشرة فعادة ما تتبع التغير في قيمة الواردات . أما ضرائب الضمان الاجتماعي فانها ستتجه الى التزايد مع الزيادة في الدخل .

وهكذا نجد ان غياب استراتيجية محددة للتنمية ، يتم على اساسها تحديد السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة ، فضلا عن التأخر في الاستجابة للمشكلات غير المتوقعة حال ظهورها يترتب عليها ظهور متناقضات جديدة تحد بالتالي من مجال الاختيار الضيق المتاح أمام واضعي السياسة الاقتصادية . وقد ساعد على استمرار هذه الاوضاع عدم استقرار الادارة الحكومية والناتج من التعديلات الوزارية شبه المستمرة منذ العام ١٩٧١ وحتى الان .

٦ ــ الادخار وتوزيـــع الدخل :

بالرغم من عدم توافر البيانات الكافية حول التطور في توزيع الدخل في مصر بين الطبقات المختلفة ، الا انه من الممكن التعرض لهذا الموضوع بصورة عامة ــ مستعينين بالبيانات المتناثرة المتاحة ــ لمعرفة ما يتضمنه توزيع الدخل والتغيرات في هذا النمط على الادخار المحلي الاجمالي .

وقد كان الاعتقاد الشائع بين الاقتصاديين ــ حتى وقت قريب ــ بأن الميل للاستهلاك للحاصلين على الدخول الناتجة عن الملكية (الراسماليين) أقل بكثير من الميل للاستهلاك للحاصلين على الدخول الناتجة عن العمل . وهذا الافتراض هو ما يشار اليه عادة بفرض كالدور (٢٧) ، والذي يمكن صياغته اذا رمزنا بالرمز a_p للميل للاستهلاك من الدخل الناتج عن الملكية (بعد خصم الضرائب) ــ أي p ، وبالرمز a_w للميل للاستهلاك من الدخل الناتج عن العمل ــ أي W كالتالي :

حيث $a_p < aw$ $\quad C = a_w w + a_p p_p$

ولكن لما كانت $\quad Y = w + p$

فان $\quad C/Y = a_w + (a_p - a_w) P/Y$

والتي تقرر بأن معدل الادخار $(S/Y = 1 - C/Y)$ لا يعتمد على الدخل في حد ذاته ، ولكن على توزيع الدخل (P/Y)

وبالرغم من أن بعض الاختبارات الحديثة لهذا الفرض بالنسبة للاقتصاد الايطالي في الفترة من ١٩٥٢ ــ ٧٠ اشارت الى أن $a_p < a_w$ في الاجل القصير ، الا أن الميل الحدي للاستهلاك في الاجل **الطويل** لكلتا المجموعتين يختلف عن ذلك حيث وجدت الدراسة أن $\hat{a}_w = .8$ في حين ان $\hat{a}_p = 1$

واستنادا الى هذه النتيجة ، فان اعادة توزيع الدخل لصالح الارباح

ستؤدي الى زيادة الادخار في الاجل القصير فقط ، ولكنها ستخفضه في الاجل الطويل (٢٨) .

وبالرغم من عدم توافر البيانات اللازمة ـ في الوقت الراهن ـ لاختبار هذا الفرض على المجتمع المصري ، فانه يمكننا الوصول الى بعض الاستنتاجات الاولية استنادا الى بعض الحقائق المتاحة . فمن ناحية التوزيع الوظيفي للدخل ، نجد ان الخطة الخمسية الاولى ترتب عليها ارتفاع نصيب العمل من الدخل القومي من ٤٠٪ الى ٤٧٪ ، واضطرد هذا الاتجاه بعد ذلك ليصل الى ٥ر٤٩٪ في منتصف العام ١٩٧١ . ولكن هذا الاتجاه انعكس بعد ذلك ، اذ انخفض نصيب العمل في العام ١٩٧٢ الى ٣ر٤٦٪ بينما ارتفع نصيب الملكية من ٥ر٥٠٪ الى ٧ر٥٣٪ . واتجه نصيب الملكية في الدخل القومي الى التزايد بعد ذلك (٢٩) . أما من ناحية التوزيع الشخصي للدخل ، فتشير احصاءات وزارة التخطيط عن العام ١٩٧٠ الى التفاوت الكبير في نمط توزيع الدخل ، اذ بلغت نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها ٥ر٢٪ من السكان (أي ٧٥٠ر٠٠٠ نسمة) حوالي ٢٤٪ (٣٠) . وتشير الادلة المتاحة الى اتجاه هذا التفاوت الى التزايد في الوقت الراهن ، ومما يضاعف من حدة الاثار السابقة هو موجة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري مؤخرا وما يترتب عليها من اعادة لتوزيع الدخل والثروة في صالح الطبقات القادرة .

ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان اعادة التوزيع لصالح اصحاب الملكية قد تمت اساسا لصالح طبقة جديدة ـ غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية ـ وهي الراسمالية الطفيلية ، والتي تعمل على الكسب السريع من المضاربة والسمسرة واستغلال النفوذ . والمشكلة هي أن هذه الطبقة تتميز بارتفاع ميلها للاستهلاك ، مع ما يترتب على ذلك من شيوع انماط الاستهلاك الترفي . وتعمل هذه الانماط ، من خلال اثر التقليد والمحاكاة ، على خلق التناقض بين التطلعات الاستهلاكية والدخول المتواضعة ، الامر الذي يؤدي الى السعي وراء كسب المال باي وسيلة . وبالتالي فانها تدفع على الانحراف والفساد .

اخيرا ، يمكننا أن نشير الى ما يترتب على الاتجاهات السابقة في توزيع الدخل من اثر على تزايد الواردات من السلع الكمالية ، والتي تؤدي الى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات ، فضلا عما تؤدي اليه من تخفيض احتمالات النمو امام الصناعة المضربة . وعلى العكس من ذلك فان الاتجاه نحو العدالة في توزيع الدخل سيؤدي الى اتساع السوق امام الصناعة المصرية ، والى التخفيف من حدة مشكلة ميزان المدفوعات .

وهكذا يمكننا أن نستنتج ، بصورة مبدئية ، أن اعادة توزيع الدخل لصالح

الطبقات القادرة يمكن أن تكون لها اثار ضارة بالقضايا الخاصة بكل من الادخار والتنميـــــة .

٧ ــ الادخار واستراتيجية التنمية :

اشرنا فيما سبق الى أن تحديد استراتيجية النمو في مصر يتضمن دراسة الظروف والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي مر بها المجتمع في الماضي والحاضر بهدف وضع تصور للمستقبل يساعد على ترشيد القرارات المختلفة التـــي يتـــم اتخاذها في كل من الاجل بين القصير والمتوسط . ويتضمن هذا التصور بالضرورة تحديد للاهداف المختلفة التي يتعين العمل على تنفيذها ، وتحديد السبل المختلفة التي يمكن أن تؤدي الى نفس الهدف النهائي .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الادخار واستراتيجية التنمية ، فان الســـــؤال الاولى الذي يتعين الاجابة عليه يتعلق بمدى قبول معدل معين للادخار على انه المعدل الامثل ــ على أن يكون واجب المخطط في هذه الحالة الارتفاع بمعـــــدل نمو الدخل الى المعدل الذي يسمح به المعدل الامثل . وتعود فكرة المعدل الامثل للادخار الى المدرسة التقليدية الحديثة والتي تر ى أن سعر الفائدة على القروض التي تنعدم فيها المخاطرة يعكس التفضيل النسبي للمجتمع بين الحاضر والمستقبل وبناء على ذلك ، فان معدل الادخار الامثل هو ذلك المعدل الذي يتحقق عند هذا المستوى لسعر الفائدة .

وبالرغم مما يمكن أن يكون لهذه الفكرة من وجاهة ، الا أن هناك العديد من الشكوك المثارة حولها خاصة فيما يتعلق بالتفضيل الزمني وبمدى صحـــــة الاعتماد على سعر الفائدة كمقياس فيكفي أن نشير الى أن بعض نظريـــــات الاستهلاك الحديثة تركز على أن الاستهلاك لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخـــل المطلق الذي تحصل عليه العائلة ، قدر اعتماده على المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخل (٣١) . ولهذا فان الادخار في هذه الحالة سيعتمد عـــــلى محاولة العائلات المحافظة على نمط استهلاكها بالنسبة للعائلات الاخرى ، اكثر من اعتماده على الحسابات الخاصة بالمستقبل . وفضلا عن ذلك ، فانه لا يوجد ما يدعو الى اعطاء لحظة معينة من الزمن وزنا اكبر على لحظـــة أخرى فيمـــا يتعلق بالتوزيع الامثل للدخل على مدار الزمن .

أما من ناحية مدى صحة الاعتماد على سعر الفائدة كمقياس للتفضيـــل الزمني فهناك أولا الفكرة الكينزية التي تقرر أن سعر الفائدة هو مقابل التخـــلي عن السيولة ، وبالتالي فانه ليس مجرد مقياس للتفضيل الزمني . وبالاضافـــة

الى ذلك فان سعر الفائدة التوازني سيعتمد على المزيج الامثل للسياسات الاقتصادية التي يتم استخدامها في ضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فان الفكرة الخاصة بامكانية تحديد معدل الادخار الامثل بدقة ، والعمل على الوصول اليه ، ليست الا مجرد سراب)٣٢) اذ تعتمد مدخرات الافراد والحكومات في الوقت الراهن على مجموعة معقدةمن العوامل قد لا تكون وثيقة الصلة بمعدلات النمو الرشيدة ، بالرغم من امكانية التأثير فيها باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة .

واستنادا الى ما تقدم فان استراتيجية التنمية ينبغي أن تهتم أولا بتحديد معدل النمو الاقتصادي المستهدف ، على ان تكون مهمة المخطط بعد ذلك هي تحديد الكيفية التي يتم بها توليد المدخرات اللازمة ، والسياسات اللازمة للتنفيذ وسوف نناقش في هذا البند ما تتضمنه استراتيجية التنمية في مصر ، كما يمكن أن نستشفها منوثيقة وزارة التخطيط بعنوان تساؤلات حولاستراتيجية التنمية في مايو ــ أيار ١٩٧٦ ، بالنسبة لمعدلات الادخار ، ومدى امكانية تحقيق هذه المعدلات ، على أن نناقش في البند التالي السياسات اللازمة للتنفيذ .

ولقد قامت وزارة التخطيط ــ بعد تشخيص المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري في الجزء المتبقي من هذا القرن ــ بتحديد ثلاث مراحل تخطيطية مع تحديد للمهام الرئيسية التي ينبغي تنفيذها في كل مرحلة (٣٣) . وتهتم المرحلة الاولى (مرحلة الخطة الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) باصلاح الخلل في البنيان الاقتصادي والاعداد لبرامج التطوير اللازمة . ولهذا فان الهدف الاساسي في هذه المرحلة هو اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات بحيث يتقلص العجز أولا الىما يقابل متطلبات الاستثمارثم يتناقص تدريجيا بما يهيىء للموارد الذاتية تمويل كافة متطلبات الطلب الكلي . أما المرحلة المتوسطة فتهتم بزيادة الاستثمار لمواجهة متطلبات الانتشار العمراني ولاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل . أما المرحلة الثالثة فتهتم بتحويل المجتمع الى مجتمع تصديري خلاق

وفي ضوء هذه التصورات تم اقرار الاهداف العامة التالية للخطة الخمسية (١٩٧٦ ــ ٨٠) :

ــ تحقيق معدل نمو للدخل القومي يتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ سنويا ، وهو الامر الذي يستلزم رفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومي من ٢٠٪ عام١٩٧٥ الى ٢٥٪ عام ١٩٨٠ .

ــ تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات بما يضمن للمجتمع أن يواجه احتياجاته الاستهلاكية والوسيطة على أقل تقدير .

ـ اتباع السياسات الخاصة بترشيد معدلات نمو الاستهلاك العائلي والجماعي بما يمكن من رفع نسبة الادخار الى الدخل القومي الى ما يزيد على ١٥٪ في العام ١٩٨٠ .

واول ما تجدر الاشارة اليه هو ان تقدير الوزارة لنسبة الاستثمار الى الدخل في العام ١٩٨٠ هو تقدير منخفض بعض الشيء ـ اذا تذكرنا ان جزءا كبيرا من الاستثمارات في الخطة سيتم توجيهه للوفاء بأغراض التعمير واصلاح المرافق الاساسية وهي قطاعات تتميز بارتفاع كثافتها الرأسمالية . كما تشير الدراسات المتاحة عن الاقتصاد المصري الى نفس الاتجاه ـ حيث قدرت احدى الدراسات (٣٤) نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (اللازمة لتحقيق معدل للنمو مقداره ٦٪ حتى عام ١٩٨٠) عند ٢٦٪ بافتراض زيادة اثر العوامل التلقائية للزيادة في الانتاج والمتمثلة في التقدم الفني والتعليم (Residual Factor) من نصف٪ الى ١ ٪ .

وحتى لو افترضنا ان نسبة الاستثمار الى الدخل اللازمة لرفع معدل نمو الدخل الى ٧٪ حتى العام ١٩٨٠ ، هي كما حددتها الوزارة وهي ٢٥٪ ، فان هذا يتطلب ان يصل حجم الانفاق الاستثماري ـ مقوما بأسعار ١٩٧٥ ـ الى ١٤٧٦٫٩ مليون جنيه . واذا افترضنا ايضا أن عجز ميزان العمليات الجارية لن يتجاوز مقدار الواردات من السلع الرأسمالية، فاننا بتقدير هذه الاخيرة نستطيع الوصول الى اجمالي المدخرات المحلية اللازمة . ولما كانت الواردات من السلع الراسمالية قد تراوحت حول ٢٧٪ من اجمالي الاستثمار في مصر خلال الستينات (٣٥) ، فان الواردات الرأسمالية ستكون في حدود ٣٩٨٫٧ مليون جنيه (بأسعار ٧٥) عام ١٩٨٠ . وهذا يعني أن اجمالي المدخرات المحلية لا بد وان يصل الى ١٠٧٨ مليون جنيه عام ٨٠ ـ والتي تشكل ١٨٪ من الدخل القومي . وهذا يعني ايضا ان تقديرات الوزارة بخصوص الادخار عام ٨٠ ـ والتي تضعه عند ١٥٪ هم أيضا تقديرات منخفضة .

والسؤال الان هو كيف يتسنى للحكومة الارتفاع بمعدل الادخار ـ ليس فقط الى مستواه السائد قبل العام ١٩٦٧ ، والذي اقترب من ١٥ ٪ ، بل أيضا الى المستوى الجديد الذي يتطلبه رفع معدل نمو الدخل الى ٧٪ وهو ١٨٪ ، بافتراض ان الحد الاقصى للعجز المسموح به في ميزان العمليات الجارية هو المبلغ اللازم لسداد قيمة الواردات من السلع الراسمالية والتي سيتم الوفاء بها ، اما من اموال الدعم العربي و / او الحصول على قروض أجنبية اضافية . افترض ايضا أن الديون الاجنبية سيتم تحويلها الى ديون متوسطة او طويلة الاجل ، مع الحصول على فترة سماح (حتى العام ١٩٨٠) نقتصر فيها على

دفع الفائدة المستحقة دون دفع الاقساط . وفي ظل هذه الافتراضات فان قـــدرة الحكومة على الارتفاع بمعدل الادخار ستعتمد على مدى قدرتها في ضبط الطلب الكلي . وحتى نتبين ابعاد المشكلة التي تواجهها السياسة الاقتصادية للحكومة فاننا سنستعين بالجدول التالي ، والذي يوضح نمط الانفاق في مصر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ـــ حتى يمكن أن نأخذ في الحسبان مدفوعات الفائدةالتي يتم يندفعها للعـــالم الخارجي .

الجـــدول رقم (٣)

نمط الانفاق في مصركنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٠ــ١٩٧٥)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الاستثمار الاجمالي	الانفاق الحكومي *				الاستهلاك الخاص	الانفاق الكلي	عجز ميزان العمليات الجارية
			الدفاع **	التعليم والصحة	باقي الانفاق الحكومي	المجموع			
٧١/١٩٧	٣١٤٥	١٣ر٩	٥ر٩	٦ر٣	٩ر٤	٢٥ر٢	٦٥ر٧	١٠٤ر٨	٤ر٨
٧٢/١٩٧	٣٣٣٦ر٧	١٢ر٦	٩ر٤	٦ر٢	١٠ر٩	٢٦ر٥	٦٦ر٢	١٠٥ر٣	٥ر٣
١٩٧٣	٣٦٦١	١٣ر٧	٥ر٩	٦ر١	١٢ر٣	٢٧ر٩	٦٤	١٠٥ر٦	٥ر٦
١٩٧٤	٤٠٦٣	١٨	٩ر١	٦ر٤	١١ر٥	٢٧	٦٧	١١٢	١٢
١٩٧٥	٤٦٠٢	٢٦ر١				٢٥ر٥	٦٤ر٣	١١٥ر٩	١٥ر٩

المصـــادر : البيانات الخاصة بأعوام ٧١/١٩٧٠ ، ٧٢/١٩٧١ تم الحصول عليها من تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي والاجتمـــاعي في جمهورية مصر العربيـــة ، وزارة التخطيط ، ديسمبر ١٩٧٣ ، صفحة ١٨٧ .

البيانات الخاصـــة بالسنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ تم الحصول عليهـــا من التقرير المبدئي لمتابعة الخطة عن عام ١٩٧٥ ، وزارة التخطيط ، مارس ١٩٧٦ ، صفحة ٣ .

البيانات الخاصة بمكونات الانفاق الحكومي تم الحصول عليها من تقارير لجنة الخطة والميزانية ــ مجلس الشعب .

* بيانات الانفاق الحكومي لا تشمل اعانات خفض نفقة المعيشة ، كمـــا انها استبعدت أيضا من الناتج المحلي الاجمالي للوصول الى الناتج المحلي بسعر السوق .

** بند الدفاع لا يتضمن الانفاق على الاسلحة المستوردة بموجب اتفاقيات .

ومن الجدول السابق ، يتضح لنا أن الانفاق الحكومي تراوح حول ٢٦ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السبعينات ، وهي نسبة كبيرة اذا تذكرنا ان هذه النسبة لم تتجاوز ١٤ ٪ عام ١٩٥٩/٦٠ . والمشكلة هي في مدى امكانية تخفيض الانفاق الحكومي ، خاصة بالنسبة لمخصصات الدفاع والتي بلغت ما يزيد قليلا على ٩ ٪ . ونظرا لعدم التوصل الى حل مرضي للنزال العربي الاسرائيلي فان اقصى ما يمكن ان نأمل فيه هو ان ينخفض معدل النمو في هذا البند قليلا عن معدل نمو الناتج المحلي . واذا افترضنا ان هذا البند سينمو بمعدل ٦ ٪ فقط ، فان نصيب الدفاع في الانفاق الكلي سيصل الى اقل قليلا من ٨ ٪ في العام ١٩٨٠

أما بالنسبة للانفاق على التعليم والصحة فهو انفاق له طبيعة تنموية ولا بد من اتجاهه للزيادة لمواجهة الزيادة في عدد السكان من ناحية ، ولزيادة الكفاءة التي يتم بها توفير الخدمات من ناحية اخرى . ولهذا سنفترض انه سيظل على ما هو عليه عند ٦ ٪ . يتبقى بعد ذلك البند الخاص بباقي الانفاق الانفاق الحكومي والذي تراوحت نسبته في السبعينات حول ١١ ٪ (بالمقارنة بنسبته عام ٦٠/٥٩ حيث كانت ٤ر٦ ٪ فقط) . وهذه الزيادة قد تم استيعابها في النمو السرطاني للجهاز الحكومي والذي لا تربطه ادنى صلة بقضيتي الدفاع أو التنمية . وهنا نجد المجال الذي يمكن للحكومة من خلاله أن تخفض الانفاق العام . واذا افترضنا أن معدل النمو المسموح به لهذا البند لن يتجاوز نصف معدل نمو الناتج المحلي — أي ٥ر٣ ٪ فقط — فان نصيب هذا البند سيصل الى ٩ ٪ عام ١٩٨٠ .

وبهذا الشكل يمكن أن يصل الانفاق الحكومي في مجموعه الى ٢٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ ، دون التضحية بمتطلبات الدفاع أو التعليم أو الصحة ، لكن بشيء من الحزم في باقي البنود الاخرى . واذا اضفنا الى هذه النسبة ، النسبة التي ستخصص للاستثمار والتي تم تحديدها عند ٢٥ ٪ ، فان ما سيتم تخصيصه للانفاق الحكومي والاستثمار سيصل الى ٤٨ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ولما كانت الحدود المسموح بها للانفاق الكلي هي ١٠٧ ٪ (وتمثل الناتج المحلي الاجمالي مضافا اليه العجز المسموح به في ميزان العمليات الجارية والذي لن يتجاوز ٧ ٪) فان هذا يشير الى أن المتبقى بعد ذلك لخدمة الدين والاستهلاك الخاص هو ٥٩ ٪ .

أما بالنسبة لخدمة الدين ، والذي تصل تقديراته في أوائل ١٩٧٠ الى حوالي ٥٠٠٠ مليون جنيه (٣٦) ، فنجد أنه لو افترضنا ان سعر الفائدة سيكون في حدود ٤ ٪ ، فان هذا يشير الى ضرورة تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه لهذا الغرض — أي ٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ .

وبهذا ، يكون الفائض المتبقي للاستهلاك الخاص هـو ٥٦٪ من الناتـج المحلي عام ١٩٨٠ . اي ان المهمة الرئيسية التي تواجه الحكومة هي في الكيفية التي يتم بها ضبط الاستهلاك الخاص لتنخفض نسبته من ٣ر٦٤٪ عام ٧٥ الـى ٥٦٪ عام ٨٠ . وبالرغم من أن هذه النسبة منخفضة بعض الشيء ، الا انها لن تلقى بأعباء غير محتملة على السكان ، خاصة وانها ستسمح بنمـو الاستهلاك الخاص خلال هذه الفترة بمعدل ٥٪ سنويا وهو معدل أعـلى من معدل نمـو السـكان .

٨ ــ الادخـار وسياسات التنميـة :

راينا أن مهمة المخطط ــ بعد الاتفاق على الهدف الاستراتيجي الخـاص بمعدل النمو ــ تنحصر في تحديد السياسات التي ينبغي استخدامها لتحقيـق القدر اللازم من المدخرات . وهنا تجدر الاشارة الى أن مجالات زيادة الادخار في مصر هي مجالات ملموسة اذ أن الفائض الكامن ــ وهو الفرق بين الانتـاج الممكن والاستهلاك الضروري ــ اكبر بكثير من الفائض الفعلي ، أي الادخـار الجـاري (٣٧) . ويرجع ذلك الى أن العوامل التي تؤدي الى الاختـلاف بـين المفهومين ــ وهي الاستهلاك المظهري ، والفئات غير المنتجة ، وعدم التخطيط السليم ــ للانتاج ــ ذات وزن كبير نسبيا في الاقتصاد المصري . وسنناقش في هذا البند السياسات المختلفة التي يمكن للمخطط من خلالها ان يعبىء الفـائض اللازم لتحقيق الاهداف التي تحددها استراتيجية التنمية .

يمكننا أن نشير أولا الى **السياسة النقدية** اذ أنها لا تزاول تأثيرا كبيرا على بنود الطلب الكلي في مصر ــ اذا استثنينا الاسكان . وفي هذا المجـال فمـن الضروري الاهتمام برفع الحد الاقصى المفروض على أسعار الفائدة ، بالشـكل الذي يحقق عائدا فعليا للمدخرين ــ بالاضافة الى تعويضهم عن الانخفاض في القوة الشرائية للمدخرات والناتج من الارتفاع المستمر في الاسعار وسيدفـع الابقاء على الاوضاع الحالية على ما هي عليه بصغار المدخرين الى الاسراف، كما سيدفع بكبار المدخرين الى الهرب من النقود وسيشجع بالتالي ــ مع عدم وجود فرص كبيرة للاستثمار ــ على تزايد حدة المضاربات العقارية وما يترتب عليها من آثار ضـارة .

وبالنسبة **لسياسات ميـزان المدفوعات** فيمكن ان نشـير الى **نظـام الاستيراد بدون تحويل عملة** والذي يسمح باستيراد العديد من السلع الكمالية ــ بالاضافة الى بعض المنتجات الوسيطة . والمورد الرئيسي للتمويل في هذه الحالة هو مدخرات المصريين العاملين بالخارج حيث تعرض عليهم أسعار أعلى

من الاسعار التشجيعية . والامر الضروري في هذه الحالة هو ترشيد الواردات والحد من الاتجاه نحو تحويل جزء كبير من مدخرات المصريين العاملين بالخارج الى مخزون متزايد من السلع الكمالية التي تخدم رغبات جزء محدود من السكان . ولهذا من الضروري قصر هذا النظام على الواردات التي تخدم الاغراض الانتاجية ، والعمل في نفس الوقت على فتح المجالات المنتجة لانسياب مدخرات المصريين العاملين بالخارج — والتي ستساهم ايضا في التغلب على مشكلة ميزان المدفوعات .

وبالنسبة **للسياسة المالية** فيمكن أولا العمل على رفع كفاءة الجهاز الضريبي سواء من حيث زيادة معدلات الضرائب او جدية التحصيل . كما ينبغي أن تستخدم الضرائب بأنواعها المختلفة لتخفيض معدل الزيادة في الاستهلاك الخاص الى ٥٪ بدلا من ٧٪ — حيث أن الدلائل المتاحة تشير الى انه سيتجه بنفس معدل نمو الناتج القومي في غياب هذه الضرائب الجديدة .

كما يمكن أيضا خفض اعانات نفقة المعيشة بطرق متعددة مثل قصر الاعانات على المحتاجين ، وتعميم نظام السعرين بحيث يستخدم الربح الذي يحققه البيع بالسعر الاعلى في تعويض الخسارة نتيجة للبيع بالسعر الادنى . كما ينبغي أيضا الالتفات الى أسعار الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والمواصلات والتليفونات — حيث أن الاسعار الحالية اقل كثيرا من التكلفة الاقتصادية . وفي هذه الحالة فان اتجاه السعر الى التزايد مع تزايد الكميات المستخدمة في حالة الكهرباء والمياه سيساعد على توفير الموارد لميزانية وعلى الاقتصاد في استخدام الموارد ، كما أن أسعار المواصلات ، والتليفونات بصورة خاصة ينبغي أن تتجه الى التزايد حتى يمكن تقديم الخدمة بكفاءة . وفي كافة الاحوال ينبغي العمل على زيادة الكفاءة في تحصيل رسوم هذه الخدمات .

أما من ناحية الانفاق الحكومي فهناك مجال كبير لترشيده . فالسيارات التي تمنح لكبار موظفي الدولة يمكن استبدالها ببدل للمواصلات ، كما أن بدلات السفر والمكافآت الاضافية يمكن أيضا الحد منها . والشيء نفسه يمكن أن يحدث لنفقات الدعاية والعلاقات العامة ، ولاثاث مكاتب كبار موظفي الدولة ، وللمخصصات التي تصرف لكبار موظفي الدولة حتى بعد تركهم العمل ، ... الخ .

اخيرا ، يمكننا أن نشير على وزارة المالية الى الحاجة لاستخدام مفاهيم وظيفية فيما يتعلق بكل من الانفاق الجاري والانفاق الراسمالي للحكومة . فالانفاق الحكومي على التعليم يسجل على أنه نفقات جارية ، في حين انها يمكن

أن تعتبر كاستثمار في راس المال البشري . كما أن اقامة الاستراحات الحكومية عادة ما يتم تسجيلها على انها انفاق راسمالي في حين انه قد يكون من الافضل اعتبارها نفقات جارية ... الخ .

أما بالنسبة **للاجراءات اللازمة لرفع الكفاءة الاقتصادية** : والتي تهتم بالجانب الاخر لمشكلة الادخار ، وهو زيادة العرض الكلي ، فيكفي أن نشير في مجال السياسة الزراعية مثلا الى ضرورة الحزم في تطبيق القوانين الخاصة بعدم الاعتداء على الاراضي الزراعية ، وبمنع تجريف التربة لاستخدامها في صناعة الطوب ، والى عدم التواني في مشروعات التوسع الافقي ، ومشروعات التصنيع الزراعي والثروة الحيوانية . كما يمكن ايضا أن نشير الى امكانية تغيير هيكل الحيازات في الزراعة المصرية وما يستتبعه من توفير في الارض والمياه وتكلفة المقاومة .

أما بالنسبة للسياسة الصناعية فهناك مجال لترشيد استخدام المواد الاولية والوسيطة ولتخفيض الانتاج الذي لا يطابق المواصفات ، وللتغلب على مشكلة الطاقات العاطلة ، والمخزون الراكد ، وانخفاض الانتاجية ... الخ ، كما أن هناك ايضا مجالات كبيرة لترشيد التجارة الخارجية ولترشيد القطاع العام ، ولزيادة المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في التنمية الحقيقية ، ولتعديل انماط الاستهلاك بالشكل الذي يحقق التقارب بينها وبين الاحتياجات الفعلية للمواطنين .

٩ ــ خاتمة : نظرة الى المستقبل

رأينا أن تدهور القدرة الادخارية في مصر مؤخرا ــ وبصورة خاصة في السبعينات ــ كان نتيجة لبعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

- اقرار سياسة الانفتاح الاقتصادي بدون التخطيط المسبق لها بالشكل الذي تسهم به في تحقيق التنمية .
- تجميد الدور القيادي للقطاع العام في عملية التنمية .
- تراخي الجهود التخطيطية المتعلقة بالقطاع الخاص ، الامر الذي ادى الى تريز نشاط هذا القطاع في الانشطة الطفيلية دون المنتجة .
- تشجيع الحكومة لانماط الاستهلاك الكمالية مثل البدء في انتاج السيارة الشعبية والتلفزيون الملون ... الخ . وبالرغم من أن انتاج مثل هذه السلعة يتم في الداخل ، الا انها لا ترتبط ارتباطا كبيرا بالاقتصاد المحلي ،

كما انها لا تخدم سوى طبقة محدودة جدا من السكان ، فضلا عما يترتب على توافرها من آثار ضارة على الاستهلاك .

— تزايد الاستهلاك الحكومي بصورة مخيفة ، فضلا عن عدم استقرار الادارة الحكومية والمتمثل في التشكيلات والتعديلات الوزارية المتكررة منذ عام ١٩٧٠ وحتى الوقت الراهن .

ومن الواضح أن الامور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال خاصة مع تزايد حجم الديون الخارجية وتزايد التبعية الاقتصادية بالشكل الذي بات يهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد . ومن هنا فالحاجة أصبحت ماسة الى اعادة النظر بشكل حاسم في التطورات السابق الاشارة اليها والتي ترتب عليها الوصول الى هذا المأزق الخطير . واول الامور التي ينبغي اعادة النظر فيها هو سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي ينبغي أن يتم تحديدها في ضوء نمط التنمية التي يتم الاتفاق عليه والاولويات القومية التي يتم الالزام بها . يأتي بعد ذلك ضرورة التأكيد على الاعتماد على النفس في تحقيق التنمية — بحيث يسود الاقتناع بأن قضية التنمية في مصر هي قضية مصرية في المقام الاول ، وأن تحققها رهن بالسواعد والموارد المصرية ، وبأن المعونات الخارجية — عربية كانت أم أجنبية — ينبغي أن تشكل ، في حالة توفرها ، اضافة الى الموارد الذاتية وليست بديلا عنها . كما يندرج تحت ذلك أيضا ضرورة اعادة النظر في الاولويات القومية بحيث يتركز الاهتمام على اشباع الحاجا تالاساسية للجماهير ، وهو الامر الذي لا يمكن تحقيقه ما لم يتم العمل على تحقيق الموائمة بين الاستهلاك وبين الحاجات الاساسية . وأخيرا ، وليس آخرا ، تأتي ضرورة فتح المجالات المنتجة — بدلا من الطفيلية — للقطاع الخاص ليساهم بجهوده المنتجة والخلاقة في عملية التنمية .

والخلاصة هي انه بالرغم من أن تحقيق الاهداف التي تتضمنها استراتيجية التنمية في مصر بالنسبة للادخار هو مسألة ممكنة — كما راينا في البندين السابع والثامن من هذا البحث — الا انه ينبغي التأكيد على جسامة المشكلة التي تواجه المخططين وواضعي السياسة الاقتصادية في هذا الخصوص . ويرجع ذلك الى أن قدرة الحكومة على اتخاذ السياسات السابق الاشارة اليها — وخاصة تلك المتعلقة بضبط الطلب الكلي — ستتوقف على مدى قدرتها في اقناع الطبقات المختلفة بقبول التضحيات اللازمة . وطالما استمرت الاتجاهات الراهنة نحو اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات القادرة ، فان محاولة الحكومة فرض برنامج للتقشف على عامة الشعب سيكون أمرا مستحيلا من الناحية السياسية . وهذا يعني انه بالرغم من أن برامج التقشف

هذه قد تكون أمرا لازما للخروج من المأزق الذي تمر به ، الا أن تنفيذها لا بد وأن تسبقه محاولات جادة لتحميل الطبقات القادرة بجزء متزايد من الاعباء ، ولتقييد الانفاق الحكومي ، والحد من الاسراف ، ولترشيد القطاع العام .

أخيرا ، تجدر الاشارة الى أن هناك قدرا كبيرا من الترابط بين السياسات الاقتصادية المختلفة التي يتعين استخدامها . ولهذا السبب ينبغي الكف عن معالجة المشكلة الاقتصادية في مصر بطريقة الخطوة خطوة ، والتركيز على المعالجة الشمولية للازمة . ومن الامور الباعثة على الارتياح هو سيادة هذه القناعة بين واضعي السياسة الاقتصادية المصرية في الوقت الراهن ، كما تشير المناقشات التي دارت عند اقرار مشروع الميزانية الخاصة بعام ١٩٧٧ في شهري يناير ــ كانون الثاني وفبراير ــ شباط من العام الحالي .

الملحـــق الاحصـــائي

الجـــدول رقـــم (١)

البيانـــات المستخدمـــة في التقديـــر الاحصـــائي

(بالاسعـــار الجـــارية وبالمليـــون جنيـــــه)

السنـــــة	الناتج القومي الاجمالي	الادخار المحلي الاجمـــالي	الفروض الاجنبية	الرقم القياسي لنفقة المعيشة ٦٠/١٩٥٩= ١٠٠
٥٣/١٩٥٢	٩٠٥	٨٨	٣١	١٠٤ر٢
٥٤/١٩٥٣	٩٦٣	١٤٢	١٠ —	٦٩ر٩
٥٥/١٩٥٤	١٠١٤	١٢١	٢٥	٩٤ر٨
٥٦/١٩٥٥	١٠٧٢	١٣٣	٣٩	٩٣ر٧
٥٧/١٩٥٦	١١٢٥	١٣١	٢٠	٩٤ر٨
٥٨/١٩٥٧	١١٩٥	١٩٩ر٤	٤٦	١٠٠
٥٩/١٩٥٨	١٢٥٦	١٦٤ر٤	١٧	١٠٠
٦٠/١٩٥٩	١٣٧٢	١٧٥ر٩	٤ر٥ —	١٠٠
٦١/١٩٦٠	١٤٦٧	٢١٠ر١	١٦ر٥	١٠١
٦٢/١٩٦١	١٥٥٠	١٦٤ر٧	٨٦ر٤	٩٩ر٦
٦٣/١٩٦٢	١٦٧٩	١٩٥ر٦	١٠٤	٩٧ر٩
٦٤/١٩٦٣	١٨٨٢	٢٣٦ر٨	١٣٩ر٦	٩٩ر٧
٦٥/١٩٦٤	٢١٩٢	٣٠٧ر٢	٧٨ر٩	١٠٩ر٣
٦٦/١٩٦٥	٢٣٨٨	٣٠٩ر٦	١٣٧	١٢٣ر١
٦٧/١٩٦٦	٢٤٥٩	٣٤٠	٤٦	١٢٨ر٩
٦٨/١٩٦٧	٢٥١٠	٢٨٨ر٢	١٥٧	١٢٧ر٧
٦٩/١٩٦٨	٢٦٥٧	٣٤١	١٠٥	١٢٧ر٥
٧٠/١٩٦٩	٢٩٢٧	٢٨٥ر٤	١٦٠ر٣	١٣٣ر٣
٧١/١٩٧٠	٣٠٨٦	٢٠٣ر١	٢١٢ر٣	١٣٨ر٤
٧٢/١٩٧١	٣٢٧٤	٢١١ر٥	٢٢٨ر٣	١٤٢ر٧
١٩٧٣	٣٦٣٤	٢٧٧ر١	٢٢٢ر٧	١٥٢
١٩٧٤	٣٩٤٩	١٩٠	٢٧٤ر٧	١٦٨ر٤

المصـــدر : تقـــارير متابعـــة الخطـــة ، والكتـــاب الاحصـــائي السنـــوي للامـــم المتحـــدة
B. Hansen & G. Marzouk, op. cit.,

* بيانات القروض الاجنبية تتضمن بالاضافة الى عجز ميزان العمليات الجاريـــة — التحويلات دون مقابل ابتداء من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤ . أما في الفترة السابقة فانها تشير الى العجز في ميزان العمليات الجارية فقط . وعلى أي حال فـــان التحويلات دون مقابل كانت شبه معدومة في تلك الفترة .

الجـدول رقـم (٢)

الاستهلاك العام والادخار العـــام في مصـــر

(بالمليـون جنيه ، وبالاســـعار الجاريـــة)

	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥
(١) صافي الايرادات الجارية في الميزانية	٥١٧٫٨	٥٦٨٫٤	٥٧٤	٥٧٥٫١	٦٩٧٫٤	٦٧١٫١	٦٩٧٫٥	٧٨٢٫٢	٩٨٠	١١٦٢٫٥
(٢)ـ مدفوعات الفائدةواعانات خفض تكلفة المعيشة	١٢١٫٩	١٠٧٫٥	٧٩٫٣	١١٣٫٤	١٠٣٫٨	١٢٥٫١	١٥٠٫١	١٨٤٫٦	٤٧٣٫٨	١١٠٩٫٩
(٣) = صافي الدخل الجاري في الميزانية	٣٩٥٫٩	٤٦٠٫٩	٤٩٤٫٧	٤٦١٫٧	٥٩٣٫٦	٥٤٦	٥٤٧٫٤	٥٩٧٫٦	٥٠٦٫٢	٥٢٫٦
(٤) ـ الاستهلاك الحكومي	٤٨٦٫٩	٤٩٩٫٨	٥٨٤٫١	٦١٩٫٣	٧١٧٫٢	٧٥٤٫٥	٨٣٩٫٨	١٠٢٠٫٣	١٠٩٦٫٦	١٢٠٧
(٥) = الادخار الحكومي في الميزانية	ـ ٩١	ـ٣٨٫٩	ـ٨٩٫٤	ـ١٥٧٫٦	ـ١٢٣٫٧	ـ٢٠٨٫٥	ـ٢٩٢٫٤	ـ٤٢٢٫٧	ـ٥٩٥٫٤	ـ١١٥٤٫
(٦) + اجمالي الادخار في قطاع التأمينات الاجتماعية	١٢٣٫٦	١٢٧٫٣	١٤٣٫٥	١٥٤٫٦	١٦٢٫٣	١٦٧٫٧	٢٠٤٫٧	٢٤٦٫٩	٢٦٧	٢٨٠
(٧) + اجمالي الادخار في قطاع الاعمال العام	٢١٥٫٢	١٩٨٫٨	١٠٦	١٥٧٫٤	١٥٢٫٧	١٩٩	١٩٣٫٧	٣٥٨٫٧	٤٤٤٫١	٥٠٨٫٤
(٨) = اجمالي الادخار العام (٥ + ٦ + ٧)	٢٤٧٫٨	٢٨٧٫٢	١٦٠٫١	١٥٤٫٤	١٩١٫٣	١٥٨٫٢	١٠٦	١٨٢٫٩	١٢٠٫٧	ـ ٣٦٦
(٩) صافي الدخل العام الجاري (٤ + ٨)	٧٣٤٫٧	٧٨٧	٧٤٤٫٢	٧٧٣٫٧	٩٠٨٫٦	٩١١٫٧	٩٤٥٫٨	١٢٠٣٫٢	١٢١٧٫٣	٨٤١

المصدر : (١) ، (٢) ، (٤) ، (٦) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ - حسابات الدخل القومي في متابعة النشاط الاقتصادي في الفترة ٦٦/١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ ، فبراير ١٩٧٦ .

(٧) المرجع السابق ، هذه الارقام تشمل الاعلاكات الاحتياطات والفوائض الصافية مضافا اليها الفوائض المحولة للميزانية الحكومية .

الجـدول رقـم (٣)
الدخل المتاح والادخار والاستمثـار في مصـر
بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريـة

	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥
(١) الناتج القومي الاجمالي	٢٤٢٨ر١	٢٥١٢ر٥	٢٥٣٦ر٥	٢٦٤٦ر٤	٢٩٣٠ر٢	٢٠٨١ر٨	٣٢٥١ر٩	٣٥٨٩ر٥	٣٧٦٧ر٩	٤٢١٢
(٢) ــ صافي الدخل العام الجاري	٧٣٤ر٧	١٨٧	٧٤٤ر٢	٧٧٣ر٧	٩٠٨ر٦	٩١٢ر٧	٩٤٥ر٨	١٢٠٣ر٢	١٢١٧ر٣	٨٤١
(٣) = الدخل الاجمالي المتاح	١٦٩٣ر٤	١٧٢٥ر٥	١٧٩٢ر٣	١٨٧٢ر٧	٢٠٢١ر٦	٢١٦٩ر١	٢٣٠٦ر١	٢٣٨٦ر٣	٢٥٥٠ر٦	٣٣٧١
(٤) ــ الاستهلاك العائلي	١٦٣١ر٢	١٦٨٣ر٨	١٧٣٠ر٥	١٨١١ر٣	١٩٥٧ر٢	٢١٠٧ر٦	٢٢٢٠ر٢	٢٢٩٠ر٥	٢٤٥٥ر٧	٣٢٥٩
(٥) = الادخار الاجمالي الخاص	٦١ر٨	٤١ر٧	٦١ر٨	٦١ر٤	٦٤ر٤	٦١ر٥	٨٥ر٩	٩٥ر٨	٩٤ر٩	١١٢
(٦) + الادخار الاجمالي العام	٢٤٧ر٨	٢٨٧ر٢	١٦٠ر١	١٥٤ر٤	١٩١ر٣	١٥٨ر٢	١٠٦	١٨٢ر٩	١٢٠ر٧	ــ ٣٦٦
(٧) = الادخار المحلي الاجمالي	٣٠٩ر٦	٣٢٨ر٩	٢٢١ر٩	١١٥ر٨	٢٥٥ر٧	٢١٩ر٦	١٩١ر٩	٢٧٨ر٧	٢١٥ر٦	ــ ٢٥٤
(٨) + القروض الاجنبية	١٣٦ر٦	٥٦ر٧	١٢٠ر٣	١٠٢ر٤	١٠٦ر٤	٢١٢ر٤	٤٢٠ر٤	٥٠٢	٥١٤ر٦	١٤٠٤
(٩) = الاستمثار الاجمالي	٤٤٦ر٢	٣٨٥ر٦	٣٤٢ر٢	٣١٨ر٢	٤١٦ر١	٤٣٢	٢٢٨ر٥	٢٢٣ر٣	٧٣٠ر٢	١١٥٠

المصدر : (١) ، (٨) ، (٩) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ ، حسابـات الدخـل القومي في متابعة النشـاط الاقتصـادي في الفترة من ٦٦/٦٥ ــ ٧٥ .
(٢) ، (٦) انظر الجدول السابق .

الهـوامش

** ألقيت هذه الورقة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين المنعقد بمدينة القاهرة في ٢٤ ــ ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٧ . هذا ، ويود الكاتب أن يتوجه بالشكر للزمل الدكتور فاروق عبد الحفيظ الشيخ الاستاذ المساعد بقسم الاحصاء لتفضله بالمعاونة في التحليل الاحصائي المستخدم في هذه الدراسة ــ علما بأن هذا لا ينفي تحمله وحـــده للمسؤولية بالنسبة لاية ملاحظات على ما يرد فيها .

١ ــ انظر على سبيل المثال W. A. Lewis, The Theory of Economic Growth (London: Georg Allen & Umwin, 1955), p. 225.

٢ ــ انظر على سبيل المثـــال الدراسة التي أعدها سلطان أبو علي لدراسة الارتباط بين معدل الادخار ومعدل نمو الدخل في مصر عن الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٢/١٩٦١ ، حيث وجد أن معامل الارتباط لا يتجاوز ٠ر٢٦٦ وغير معنوي احصائيا :

M.S.A. Abou-Ali, "Saving and development in the Egyptian Economy", L' Egypte Contemporaine, July 67, pp. 65-71.

٣ ــ S. Robinson, "Sources of Economic Growth in Less Developed Countries". Quarterly Journal of Economics, 85 (Aug. 71) pp. 391-408.

٤ ــ T.E. Weisskopf, "An Econometric Test of Constrain on the Growth of Underdeveloped Countries," Review of Economics and Statistic, 54 (Feb. 1972), pp. 67-78.

٥ ــ حول الاثـــار المختلفة للاستثمـــار الاجنبي المبـــاشر على البـــلدان الاقل نمـــوا . انظر : صقر أحمد صقر « الصراع والتفاعل بين الشركات المتعددة الجنسية ، وحكومات البلدان الاقل نموا ، والاثار المحتملة للتعاون الاقتصادي العربي » : النفط والتعاون العربي ــ المجلد الثاني ــ العدد الرابع ــ ١٩٧٦ ، صفحة ١٢ ــ ٤٤ .

٦ ــ R.F. Mikesell & J.E. Zinser, "The Nature of the Saving Function in Developing Countries: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature," Journal of Economic Literature, II (March 1973), pp.1-3.

٧ ــ B. Hansen, "Savings in the UAR (Egypt) 1938/39 and 1945/46-62/63," Institute of National Planning, Cairo, Memo. No.551, March 1965, pp.1.

٨ ــ Ibid, p. 7.

٩ ــ يشير R. Mabro الى ان الارتفاع في الارقام الخاصة بالادخـــار في الفترة من ٦٥/١٩٦٤ حتى ٦٧/١٩٦٦ ترجع الى حد كبير الى بدء تسجيل التغيرات في المخزون في تلك الفترة . انظر : R. Mabro, The Egyptian Economy 1952-1972 (Clarendon Press, Oxford, 1974), Chapter 8, p. 181.

١٠ — انظر R.F. Mikesell & S.E. Zinser, op. cit., p. 2. والدراسة المشار اليها في الهامش .

١١ — هناك العديد من الافتراضات الاخرى لهذه العلاقة تختلف فيما بينها في التقدير الاحصائي — ولكنها مستمدة من الادب الاقتصادي للبلدان الاكثر نموا . ولما كانت البيانات المتاحة في مصر لن تساعدنا كثيرا في هذا الخصوص فاننا لن نتعرض لها في هذه الدراسة املين أن نتمكن من اجراء هذه التقديرات في وقت اخر . لمزيد من التفصيل حول هذه الافتراضات الاخرى يمكن للقارىء الرجوع ، على سبيل المثال ، الى : صقر احمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الفصل الخامس ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٦ .

١٢ — هذه الصيغة ستأخذ الشكل التالي : (*٤) .
وتجدر الاشارة الى أن أثر الحرب يدخل في هذه الصياغة في صورة أسية .

١٣ — أجريت جميع التقديرات التي تضمنها هذا البحث بواسطة الحاسب الالكتروني المتاح بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت . ويود الكاتب أن يتقدم بالشكر للسيد محمد عبد الله شعراوي لما أبداه من تعاون وكفاءة في القيام بالحسابات المطلوبة .

١٤ — أنظر على سبيل المثال :
J.K. Lee, "Exports and the Propensity to Save in Less Developed Countries, Economic Journal, 81 (June 1971), pp. 341-351.

١٥ — بالرغم من انخفاض معدل نمو السكان في الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٥٥ فان معدل نمو دخل الفرد في مصر في هذه الفترة بأسرها لم يتجاوز ٥٪ — أي أن معدل الزيادة السنوية كانت حوالي ١ر٠٪ وعلى العكس من ذلك فان معدل نمو دخل الفرد قد تجاوز ٣٪ سنويا في الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤ . انظر في هذا الصدد :
B. Hansen & G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) (North Holland - Amesterdam, 1965), pp. 4-5. and B. Hansen, Economic Development in Egypt (The Rand Corporation, 1960), p. 1.

١٦ — Anisur Rahman, "Foreign Capital and Domeatic Savings" Review of Economic, and Statistics, 50 (Feb. 1968), pp. 137-138.

١٧ — بالاضافة الى المعادلة رقم (٦) ، فقد قمنا أيضا بتقدير العلاقة بين الادخار وكل من المعونات الاجنبية والدخل ، دون اضافة المتغير الوهمي الخاص بالحرب ، كما قمنا بتقدير نفس هذه العلاقة بعد اضافة المتغير الوهمي بحيث يؤثر في الجزء الثابت فقط (دون أن يؤثر في ميل الدالة) . وفي كلتا الحالتين فان ملخص المعلومات الاحصائية ، أشار الى ضعف هاتين العلاقتين . وهذا هو السبب في اقتصارنا على توضيح المعادلة رقم (٦) والتي تسمح باضافة المتغير الوهمي بحيث يؤثر على كل من الجزء الثابت والميل .

١٨ — انظر : التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عن عام ٧٥ ، مذكرة رقم ١٩ ، وزارة التخطيط ، مارس ١٩٧٦ ، صفحة ٦ .

١٩ — أنظر : R. Mikesell & J. Zinser, op. cit., p. 14.

٢٠ — D.C. Dacy, "Foreign Aid, Government Consumption, Saving and Growth in Less - Developed Countries", Economic Journal. 85 (Sep. 1975), pp. 560.

٢١ — B. Hansen & G. Marzouk, op. cit., p. 253, B. Hansen, op. cit., p. 55, and R. Mabro, op. cit., pp. 183-84.

٢٢ — M. Abdel - Fadil, "Employment and Income Distribution in Egypt, 1952-1970," Development Studies Discussion Paper, University of East Anglia. pp. 82-83.

٢٣ — R. Mabro, op. cit., p. 191.

٢٤ — التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عام ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، صفحة ٣ .

٢٥ — انظر : B. Hansen & G. Marzouk, op. cit., pp. 265-269.

انظر أيضا مقال الاستاذ عبد اللطيف عطيـــة « الانفتاح الاقتصادي وضرائب الدخـــل » — الاهرام الاقتصادي ، ١٩٧٤ ، صفحة ٨٢٩ — ٨٣٠ .

٢٦ — B. Hansen, "Economic Development....." op. cit., p. 65.

٢٧ — N. Kaldor, "Alternative Theories of Distribution" in Value and Distribution (London), 1960.

٢٨ — F. Modigliani and E. Tarantelli, "The Consumption Function in a Developing Economy and the Italian Experience," American Economic Review, 65 (Dec. 1975), pp. 825-842.

٢٩ — فؤاد مرسي ، **هذا الانفتاح الاقتصادي** ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ، صفحة ٢٩٨—٣٠١

٣٠ — M. Abdel - Fadil, op. cit., pp. 75-77.

٣١ — J.S. Duesenberry, Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior (Harvard University Press, 1949).

٣٢ — A.K. Sen, "On Optimising the Rate of Saving," Economic Journal, 71 (Sep. 1961), pp. 479-95, and E.E. Hagen, The Economics of Development. Revised ed. (R.D. Irwin, 1975), pp. 331-335.

٣٣ — وزارة التخطيط ، **تساؤلات حول استراتيجية التنمية** ، مايو ١٩٧٦ ، صفحة ١٤ — ١٧ .

٣٤ — B. Hansen, "Economic Development....., op. cit., pp. 43-47.

٣٥ — S.A. Sakr, "Development Alternative in Egypt in 1974/75", Memo. 998 (I.N.P., Cairo, Oct. 1971), pp. 151-153.

٣٦ — التقرير المبدئي لمتابعة خطة ٧٥ ، مرجع سابق ، صفحة ٦ .

٣٧ — P.A. Baran, The Political Economy of Growth (Monthly Review Press, 1968), pp. 22-24.